تجديد النقاش حول طبيعة إسرائيل

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

في نقاش طبيعة إسرائيل، سواء في الصراع أو في التسوية معها، ثمة العديد من المحددات الموضوعية، وبالأحرى الحقائق، التي لا يمكن القفز عنها، علما أن حديثنا عن الصراع هنا يأخذ في الاعتبار الطابع الاستخدامي له من قبل بعض الأنظمة، التي تذرّعت به لتعزيز شرعيتها ومكانتها في السلطة إزاء شعبها ولتعزيز نفوذها الإقليمي، وأن حديثنا عن التسوية يميّز بينها وبين السلام، لأن للسلام معاييره، ومرجعياته، التي تتأسس على الندية والتكافؤ، وعلى الحقيقة والعدالة، ولو النسبية، وعلى تقديم كل طرف التنازلات من جهته للقاء الطرف الآخر في حلّ وسط تاريخي.

مثلا، فإن الحاصل في اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين وفي غيره من الاتفاقيات، أنها تأسست على حقائق القوة والأمر الواقع، وضغط المعطيات الخارجية، التي تتفق ومصالح إسرائيل، وبالنتيجة فنحن في اتفاق أوسلو إزاء اتفاق مجحف ومهين، وبرغم كل ذلك فإن إسرائيل لم تقدم الاستحقاقات المطلوبة منها ومازالت تعتبر أن فلسطين التاريخية، أو ما تعتبره هي "أرض إسرائيل الكاملة" ملكا خاصا لها، منحه "الربّ" لشعبه المختار، وهو ما شرعه الكنيست الإسرائيلي في قانون وضعي قبل عامين، باعتباره إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، في تغليب طابعها كدولة يهودية على طابعها كدولة ديمقراطية، وفي تقنين مكانة الفلسطينيين من مواطنيها في درجة ثانية.

القصد من هذه المقدمة، أولا، التأكيد بأن إسرائيل عصية على التسوية، بل وعصية على التطبيع، بمعنى أنها تمانع وتعاند التحول إلى دولة عادية، بدليل أنها بعد سبعين عاما لم تطبع مع مواطنيها الفلسطينيين، ولا يبدو أنها مستعدة للتطبيع مع محيطها العربي، بدليل رفضها للمبادرة العربية للسلام، التي طرحت منذ قرابة عقدين، وبدليل أنها لم تقدم الاستحقاقات المطلوبة للفلسطينيين، حتى في الحل الانتقالي بموجب اتفاق أوسلو، بعد ربع قرن على توقيعه.

هذا يبين أن إسرائيل هي التي تضيع الفرص، فهي ضيعت فرصة تسوية مع الفلسطينيين، الذين طرحوا منذ قرابة نصف قرن فكرة إقامة دولة لهم في 22 في المئة من أرضهم التاريخية، وهي التي أطاحت باتفاق أوسلو منذ عشرين عاما (وفقا لما طرحته في مؤتمر كامب ديفيد 2 لعام 2000)، وهي التي ضربت عرض الحائط بمبادرة الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر قمة بيروت (2002).

وفي الواقع فإن الحركة الصهيونية منذ قيامها أضاعت فرصا عديدة، فهي رفضت الكتاب الأبيض لعام 1922، والكتاب الأبيض لعام 1939، لرفضها أي تمثيل فلسطيني، كما أنها رفضت القرار 237 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اعترفت بموجبه بإسرائيل شرط تطبيقها القرارين الأمميين 181 الخاص بالتقسيم والقرار 194 الخاص بحق العودة للاجئين، وقد وافقت إسرائيل، في حينه، على هذين الشرطين لكنها لم تنفذ أيا منهما.

ويمكن إحالة رفض إسرائيل لـ"السلام" وتطبيع وضعها في المنطقة، بالتحول إلى دولة عادية، إلى أسباب عديدة أهمها:

أولا، إدراكها لذاتها، كدولة قامت في ظروف خاصة، على خلاف الدول الأخرى، فهي نشأت من نقطة الصفر بالنسبة لعلاقة الدولة مع الشعب والأرض، إذ أن الدولة كانت وليدة الحركة الصهيونية، التي أتت بالشعب (اليهودي) عبر الهجرة والاستيطان، إذ كان عدد سكان فلسطين من اليهود حوالي 2 في المئة (1920)، وأصبح في العام 1948، أي لحظة قيام إسرائيل، حوالي 30 ـ 35 في المئة، وكل ذلك حصل ليس نتيجة التكاثر، أو التطور الطبيعي وإنما عبر الهجرة والاستيطان، السياسيين، أما في ما يخص العلاقة مع أرض فلسطين فيمكن الإشارة إلى أن ملكية اليهود، لحظة إقامة إسرائيل، كانت لا تتعدى 5 ـ 7 في المئة من أرض فلسطين، جزء كبير منها قدم كمنح من حكومة الانتداب، والجزء الآخر كشراء من كبار ملاك الأراضي فلسطينيين وسوريين ولبنانيين.

ثانيا، لقد قامت إسرائيل بوسائل القوة، وبالاعتماد على دعم الدول الاستعمارية لها، على حساب أهل الأرض الأصليين، فما يميزها أنها دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية، لذا فهي تغذي عصبيتها تلك، إزاء اليهود وفي العالم، بادعاء أنها موجودة في محيط دول عربية غير ديمقراطي، يتوخّى محوها عن الوجود، وتلك هي الفكرة المؤسسة للهوية الإسرائيلية، ولصعود اليمين القومي والديني فيها، علما أن تلك الفكرة تتناقض، ولو شكلا، مع الفكرة الأخرى الموجهة للرأي العام الغربي باعتبار أن إسرائيل مجرد ضحية في هذا المحيط العربي، في حين أن إسرائيل، كما نعلم، هي التي ظلت تشكل تهديدا عسكريا للدول المجاورة، وهي التي تتعامل بوسائل القوة مع الفلسطينيين.

ثالثا، حتى الآن، لا يوجد لإسرائيل دستور (ثمة قوانين أساس بمكانة دستورية)، وهي دولة لم تعرف حدودها الجغرافية والبشرية بعد، على خلاف دول العالم، إذا استثنينا اعتبارها أن "أرض إسرائيل الكاملة" هي "أرض الميعاد"، في حين أن حدودها البشرية تصل إلى أي يهودي في أي بلد من بلدان العالم، والمعنى من ذلك أنها دولة أيديولوجية، ودينية، وتقوم مرجعيتها الدنيوية على أسطورة دينية، وتلك حالة شاذة في قيام الدول في العصر الحديث.

رابعا، تقدم إسرائيل ذاتها للغرب باعتبارها ضحية سواء للهولوكوست، ما يفترض من الغرب استمرار دعمه لها للتكفير عن المظالم التي ارتكبت بحق اليهود في أوروبا، أو كضحية للعداء العربي لها، لذا فإن التحول إلى دولة عادية يضر بالصورة التي تحاول ترويجها لتعزيز التعاطف معها في الغرب، والإبقاء على اعتبارها كجزء من الغرب في الشرق.

الخلاصة من كل ذلك أن التطبيع، أو "السلام"، الذي تتوخّاه إسرائيل، يمكن إيجازه بتسوية وضعها، أي الاعتراف بها، وبحقها في الوجود، وبروايتها التاريخية، وإقامة علاقات تعاون معها في مجالات البنى التحتية والتجارة وفي المجال الأمني، وطمس حقوق الفلسطينيين، ما يحفظ لها الحفاظ على طابعها كدولة يهودية (استعمارية واستيطانية وعنصرية ودينية)، وهذا أمر يتناقض مع السلام الحقيقي الذي يقوم على التكافؤ وعلى الحقيقة والعدالة.

خاف العراقيون من داعش فطعنهم السيستاني بفتواه

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ما الذي ربحه العراقيون من فتوى إمام الطائفة الشيعية علي السيستاني التي اكتسبت الميليشيات بموجبها طابعا شرعيا؟

لقد تأسس الحشد الشعبي بناء على تلك الفتوى عام 2014 التي لم تتضمن أي إشارة إلى أسباب الهزيمة التي مني بها الجيش العراقي يومها وتسببت تلك الهزيمة بسقوط مدينة الموصل في قبضة التنظيم الإرهابي "داعش".

بدت تلك الفتوى كما لو أن صاحبها لم يعد يأتمن مصير العراق بأيدي القوات المسلحة فقرر أن يضعه بين أيدي مقاتلي الميليشيات الذين سبق لهم وأن ارتكبوا مجازر عديدة في حق العراقيين في مناسبات مختلفة.

ميليشيات فتوى السيستاني تمارس عملياتها في السرقة والقتل والاختطاف والتعذيب والاغتصاب علنا من غير أن تخشى أن يتعقبها قانون ما ويعاقبها

ولكن كيف يمكن لرجل دين لا يفهم شيئا في الخطط والتعبئة العسكرية أن يملي على الدولة ما يجب أن تقوم به تفاديا لوقوع هزيمة لاحقة قد تؤدي إلى سقوط بغداد؟

يكمن السر في ذلك أن مكونات النظام السياسي في العراق كلها دينية بعمق طائفي وهي تدين بالولاء للمرجعية الدينية أكثر من ولائها للوطن أو الدولة التي يعتقد الكثيرون من أفراد الطبقة السياسية الحاكمة أنها يجب أن تتخلى عن طابعها المدني لتكون دولة دينية خالصة.

كان قرار السيستاني الذي وهب للميليشيات شرعية دينية هو خروج على القانون الذي قامت على أساسه الدولة العراقية منذ تأسيسها في عشرينات القرن. وكان ذلك القرار بداية لكي تحل الميليشيات التي اجتمعت تحت غطاء ما سمي بالحشد الشعبي محل الجيش العراقي الذي صار عنوانا للهزيمة.

أُجبرت الدول العراقية يومها على أن تخترع قوانين غير دستورية لتكون ميليشيات هي عبارة عن تنظيمات غير قانونية جزءا من قواتها المسلحة، بل الجزء الذي يحظى برعاية واهتمام غير مسبوقين.

لقد تم الإيحاء بأن الحشد الشعبي الذي أضفيت عليه صفات القداسة هو تنظيم جديد تشكل بعد استجابة المواطنين الشيعة لنداء مرجعيتهم الحكيمة من أجل الدفاع عن أضرحة أئمتهم الطاهرين. كانت تلك كذبة ستفضحها الوقائع في وقت قصير. لم يكن ذلك الحشد سوى تجميع لميليشيات طائفية كانت عاملة على الأرض منذ الأيام الأولى للاحتلال الأميركي.

لم تظهر تلك الميليشيات لدواع وطنية بل كانت عبارة عن عصابات طائفية دخل بعضها من إيران بعلم سلطة الاحتلال أما البعض الآخر فإنه تشكل من اللصوص وقطاع الطرق بعد أن عمت الفوضى أرجاء العراق بسبب سقوط النظام وقرار سلطة الاحتلال إيقاف العمل بالقوانين العراقية وحل الجيش والأجهزة الأمنية ومن ثم إلغاء الدولة العراقية.

ألم يكن السيستاني وهو رجل دين إيراني مقيم في العراق منذ سنوات طويلة على علم بحقيقة تلك الميليشيات؟

كان الرجل الصامت على علم بكل شيء. فمؤسسته تملك في العراق ما لا تملكه أكبر المؤسسات العلمية في العالم. لذلك فإنه على احتكاك بما كان يشهده العراق إضافة إلى أنه سبق وأن أبدى وجهات نظر خطيرة في مسائل تتعلق بالمحتل والدستور والانتخابات وأيضا كانت له لقاءات غامضة بممثلي الاحتلال وأطراف من الطبقة السياسية الحاكمة.

لذلك يمكن القول إن السيستاني وجد في الهزيمة التي صنعها نوري المالكي مناسبة لتسليم مصير العراق إلى ميليشيات تابعة لإيران بالرغم من أن البعض منها ينادي بمرجعية خامنئي على حساب مرجعيته.

حرب المرجعيات هي الأخرى يمكن التغاضي عنها إذا ما تعلق الأمر بالهيمنة الإيرانية على العراق.

ما يهم هنا أن الحشد الشعبي كان طعنة للدولة العراقية. فالميليشيات صارت من خلاله تمارس عملياتها في السرقة والقتل والاختطاف والتعذيب والاغتصاب والإذلال علنا من غير أن تخشى أن يتعقبها قانون ما ويعاقبها.

ذلك ما ربحه العراقيون من فتوى المرجعية التي لا تشعر بالإهانة حين تصلها أنباء الاغتيالات التي يتعرض لها الناشطون السلميون.

لقد أنتج الخوف من داعش تنظيما شيعيا هو أشد خطورة منه على حياة العراقيين.

مخاطر الانحياز في الصراعات الإقليمية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

قدمت الأزمة الليبية نموذجا ودرسا لافتين للسياسيين والكتاب، وكل من يتابعون تفاصيلها، فالصراعات المفتوحة التي تتقاتل فيها أطراف عدة وتملك إمكانيات متقاربة يمكن أن تتحول من حال إلى حال دون مقدمات، لكن مراقبة العلاقات التي تدور في الكواليس قد تكون كفيلة بفهم مقاطع في النتيجة ومعرفة دوافعها.

أصبح وقف إطلاق النار الذي كان مرفوضا من جهة ووضعت له شروطا مرغوبا منها، ما جعل عملية التعويل على طرف بعينه صعبة، الأمر الذي انتبهت إليه بعض القوى مبكرا، وحاولت النأي بنفسها عن وضع كل أوراقها في سلة واحدة.

يفسر الانقلاب المفاجئ في الأزمة من زاوية القبول بوقف النار جانبا من أسباب الارتباك الذي طغى على تقديرات بعض الجهات في توازنات الحرب والسلام، وحرصت قوى إقليمية ودولية على عدم سد المنافذ والعلاقات مع أطراف بدت في العلن تعمل ضدها، لأن الفوران الطاغي في الأزمة ربما تتغير قسماته ويتم تبريده.

في ظل التعقيدات التي تعيشها ليبيا من الخطأ الرهان على قوة واحدة يمكنها حسم الصراع، ومن يتصرفون بهذه الطريقة يخسرون كثيرا، فمن سمات التوترات التي تعم المنطقة ارتفاع درجة السيولة فيها وصعوبة توقع استقرارها لصالح طرف.

مع تحرك الموازين وفوائض القوة، تبدو الأزمة غير قابلة للتحكم في مصيرها، لأن اللاعبين كثيرون، ومكونات الضغط متعددة، وتشابكات المصالح ممتدة، ما وضع الأزمة الليبية مثلا في خندق مجهول، وحسابات معقدة حالت دون التعامل معها بصرامة لتحقيق نصر في الحرب أو تذليل عقبات في عملية التسوية.

كشفت اتجاهات الأزمة، على مدار سنواتها، عن مخزون كبير من الانفتاح على خطوط متوازية، وكبحت تطوراتها الإعلان عن تأييد طرف ودعمه ماديا ومعنويا صراحة، وأسهمت في انتقال عناصر من مربع لآخر بصورة مرنة، وزادت ممن زعموا أنهم يقفون في منطقة وسط، حيث أدركوا أن القواعد الضمنية للعبة لا يصلح معها انتصار فريق نصرا فرديا ساحقا.

جرى على فترات، الحديث عن توازن الضعف أو الرعب، وضرورة إنهاك الأطراف المتقاتلة والحفاظ على مستوى من الهشاشة العسكرية يضمن عدم التفوق النهائي، وكلما تقدم أحد الأطراف يتم وضع فيتو على تصرفاته.

ظهرت تجليات ذلك في موقفين، أحدهما خلال منع دخول قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر طرابلس والسيطرة عليها تماما، لأنه يوحي بفتح المجال أمام تحكم حفتر في الحل والعقد في الدولة، والآخر الموافقة شبه الجماعية على رفض تقدم قوات حكومة الوفاق المدعومة من تركيا ومرتزقتها نحو سرت والجفرة.

تدفقت مياه كثيرة في الموقفين، وتمحورت حول منع التقدم هنا أو هناك، وتوفير الذرائع المطلوبة لردع كل محاولة، والتعامل معها على أنها انتحار عسكري وسياسي يقوض الفرص في المستقبل.

وفي الحالتين، كان أحد الطرفين البارزين يوشك أن ينتصر نظريا ويجبر هو وأعوانه الطرف المقابل وحلفائه على الاستسلام والرضوخ لشروط قاسية عندما يحين وقت الجلوس حول الطاولة للتفاوض، ما يعقد العملية السياسية ويدخلها في دهاليز تمنع بلورة رؤية للأمن والاستقرار، أو تنفتح الأزمة على مصراعيها وتجد قوى إقليمية ودولية نفسها مضطرة للاشتباك العسكري فيها بلا مواربة.

فضح الصعود والهبوط في حركة القوات في ميادين المعركة هذه الحيلة، التي أدارتها قوى كبرى من وراء ستار، بدت قريبة أحيانا، وبعيدة في غالبية الأحيان، لكنها كانت منغمسة في الصراع وعلى علم بالتذبذب الذي يظهر عليه، وارتاحت للحركة البندولية التي انتابته في أوقات كثيرة، حيث وفرت طاقة لمنع حدوث تفوق حاسم لطرف.

أوضحت هذه الصيغة حجم ما يدور في السر من مؤامرات، لأن القوى الإقليمية التي تدعم أحد الطرفين الرئيسيين معروفة، وتنقلات القوى الدولية لم تكن خافية، وجزء كبير مما تم تسريبه أو توجيهه، بما فيه المشاركة في القتال كان معروفا، وعندما زادت المسألة عن حدها وكادت تتسبب في انفلات خطير حدثت ضغوط متتالية لإعادة السيطرة على مرتكزات الأزمة قبل الانفلات من عقالها.

أجادت دول عديدة لعبتي التأييد والانفتاح، فلم يلغ الأول الثاني أو العكس، بمعنى أن بعض الدول، وهي ظاهرة مثيرة في الصراعات الإقليمية، كانت تقف في جانب معسكر، ولا تمانع في إجراء حوارات مع أنصار المعسكر المضاد، أملا في الحفاظ على مصالحها، إذا انقلبت المعادلة رأسا على عقب.

عزفت دول كثيرة هذه المقطوعة على أوتار الصراعات الجارية في المنطقة، وسعت لفتح قنوات تواصل مع قوى متصادمة، بما فيها جهات تتبنى خطابات وأفكارا متطرفة، لكن وجدت أن الاحتفاظ بعلاقة غير متوترة معها يحمي جانبا من مصالحها، أو على الأقل لا يعرضها إلى انهيار كبير.

كانت سوريا ساحة كاشفة نسبيا للتحولات في مواقف الدول من القوى المتصارعة والمتحالفين معها، غير أن الصورة بدأت تتسع في ليبيا، وبات هذا المحدد من العوامل الرئيسية التي أرخت بظلالها على بعض التحركات، ففي الوقت الذي تمضي فيه التطورات بطريقة أشبه بالصدام، كانت هناك أبواب خلفية يتم الدخول منها للحوار.

من يتجهون إلى هذا الطريق يلعبون دورا مهما في مسار النزاعات، وأضحى واحدا من السمات الآخذة في التصاعد على المسرح الإقليمي، لأنه يمثل سبيلا رئيسيا لعدم التهميش، في حالة استقرار الأوضاع والشروع في ترتيب الأوراق.

يعد هذا الاتجاه المتنامي نتيجة طبيعية في مسيرة سابقة ورؤية فرضت نفسها على بعض القوى عندما تحتدم الخلافات بين الحكومة والمعارضة، حيث تلجأ إلى تفاهمات مع الطرفين، تحسبا لسقوط أحدهما وصعود الثاني.

يؤدي بطء الانحياز في الصراعات إلى زيادة تشابكاتها، وبدلا من معرفة قوامها بشكل معلن والعمل على تفكيك المصدات تتكاثر فيها الأنامل التي تعبث دوما لصالح أحد الأطراف، ما يجعلها معلقة في رقبة من يحركون أناملهم يمينا ويسارا.

تبقى الأزمات تحت رحمة من يريدون لها الاستمرار أو التوقف، فطالما لا توجد قوة محورية تستطيع فرض كلمتها سوف تتواصل المراوحة، ولذلك من الممكن أن تستمر الصراعات الإقليمية سنوات طويلة، لأن ضبط توازن الضعف الطاغي عليها عند اختلاله يكبل الجميع، ولا يسمح بالفكاك أو الحسم سريعا، ويجبر أصحابه عند لحظة فارقة على الانحناء للعاصفة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk